

«المركزي الأوروبي أمام اختبار حول سياسته النقدية في ظل «كوفيد-19»



يعزّز البنك المركزي الأوروبي تدابير الدعم النقدي للاقتصاد قبل امتحان دقيق لتقييم المخاطر الناجمة عن الاستمرار في القيود المفروضة لمكافحة وباء كوفيد-19 وارتفاع سعر اليورو. بعد مضي ستة أسابيع على آخر اجتماع عقده البنك المركزي الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، يقول فلوريان هينسه الخبير الاقتصادي لدى بنك بيرنبرغ إن المؤسسة المالية «ما زالت تحلل وطأة قرارها» القاضي بتعزيز تدابيرها النقدية للتصدي للأزمة الناجمة عن الوباء. وعمدت المؤسسة المالية التي تتخذ مقرا لها في فرانكفورت إلى تعزيز «برنامج شراء السندات في طوارئ الجائحة»، سلاحها الرئيسي الذي باشرت العمل به في آذار/ مارس للحفاظ على شروط تمويل مؤاتية وتشجيع الإنفاق والاستثمار، فرفعته إلى 1.850 ترليون يورو ومددته إلى آذار/ مارس 2022. أما برنامجها الآخر لإعادة شراء أصول وهو برنامج التيسير الكمي المعتمد من قبل الوباء، فمن المتوقع أن يتواصل بوتيرة 20 مليار في الشهر بدون تحديد فترة زمنية له. كما ستمنح المؤسسة المالية المصارف دفعات جديدة من القروض المتدنية الكلفة، في وقت تراجعت معدلات الفائدة

إلى أدنى مستوياتها.

ويفرض البنك المركزي الأوروبي منذ أيلول/ سبتمبر 2019 رسوما بقيمة -0,5% على قسم من السيولة المودعة لديه، للتشجيع على إعادة توزيعها على شكل قروض. وثبت البنك المركزي الأوروبي، الخميس، هذه الترسانة من الإجراءات التي تسمح للدول والشركات والأسر بالاقتراض بكلفة متدنية بهدف تشجيع الاستثمار والوظائف.

المزيد من المخاطر

يتفق المراقبون على أن المؤسسة المالية التي تجهد لمكافحة الأزمة في منطقة اليورو منذ بدء تفشي وباء كوفيد-19، لا تواجه وضعا ضاغطا يرغمها على زيادة حجم تدخلها.

لكن الخبير الاقتصادي لدى مجموعة «آي إن جي» كارستن برجسكي لفت إلى أن «قدرات (رئيسة البنك المركزي الأوروبي) كريستين لاغارد على التواصل ستكون مرة جديدة على المحك» عندما تواجه الصحافة اعتبارا من الساعة 13,30 ت غ.

فآمال التعافي الاقتصادي السريع أحبطت مع الموجة الثانية من الوباء في نهاية العام الماضي وما واكبها من قيود وتدابير جديدة في أوروبا.

وقال برجسكي إن المؤسسة الأوروبية ستعلن أن المخاطر على النشاط الاقتصادي «تتجه إلى الانحسار أكثر منها في كانون الأول/ ديسمبر».

وما يغذي المخاوف تفشي نسخ متحورة جديدة للفيروس لا تعرف عواقبها بشكل واضح بعد، ووتيرة توزيع الجرعات الأولى من اللقاحات التي تتم بشكل أبطأ مما كان متوقعا.

إلا أن رئيسة البنك المركزي الأوروبي تؤمن بأنه سيتم تحقيق توقعات النمو المقدر بـ3.9% من إجمالي الناتج الداخلي لمنطقة اليورو عام 2021.

وعلقت فريتسي كولر- غايب رئيسة قسم الاقتصاد في بنك «كا إف في» العام أن البنك المركزي الأوروبي يريد أن «ينتظر ليرى ما إذا كانت القيود المرتبطة بالوباء ستستمر حتى الفصل الثاني» وليظهر «إلى أي مدى ستؤثر على الوضع الاقتصادي».

يورو قوي

رأى فرانك ديكسمير مدير إدارة السندات في شركة «آليانز غلوبال إنفستورز» أنه مع أكثر من ألف مليار يورو متاحة له للإنفاق في إطار «برنامج شراء السندات في طوارئ الجائحة»، يمكن للبنك المركزي «شراء الكمية ذاتها من السندات التي اشتراها العام الماضي، في حين يتوقع أن يكون العجز في الميزانيات العامة أدنى». وتبقى أسواق السندات مستقرة بالرغم من الأزمة الحكومية في كل من إيطاليا وهولندا.

وأوضح إريك دور مدير الأبحاث في معهد الاقتصاد العلمي والإدارة أن هذا «يثبت فاعلية سياسة البنك المركزي الأوروبي لاحتواء أي زيادة في نسب الفوائد البعيدة الأمد» بعدما كان ذلك السبب خلف اندلاع أزمة الديون في منطقة اليورو في مطلع الألفية.

غير أن ارتفاع سعر اليورو يطرح معضلة للبنك المركزي الأوروبي الذي يعجز عن دفع التضخم إلى الارتفاع بهدف الوصول إلى 2% بوتيرة سنوية، وهو المستوى الذي يعتبر مناسباً لتشجيع النشاط الاقتصادي.

وإزدادات قيمة العملة الموحدة منذ نهاية شباط/ فبراير بأكثر من 10% بالنسبة إلى الدولار. ويتحتم على مؤسسة

فرانكفورت أن تقيّم إلى أي مدى ستحتّم عليها زيادة جديدة في سعر اليورو تحركا أكثر شدة. فالـيورو القوي يخفض كلفة الواردات لكنه يجعل الصادرات أقل قدرة على المنافسة. ويزداد الوضع صعوبة في ظل نسبة تضخم سلبية في منطقة اليورو منذ آب/ أغسطس وحتى كانون الأول/ ديسمبر. ومن المرتقب أن ترتفع الأسعار مجددا عام 2021 على خلفية زيادة ضريبة القيمة المضافة في ألمانيا والتوقعات بالعودة إلى حياة طبيعية أكثر، غير أن الخبراء الاقتصاديين يحذرون بأن مفاعيل هذه الزيادة في الأسعار ستكون (محدودة). (أ.ف.ب)

"حقوق النشر محفوظة لصحيفة الخليج. © 2024"